خصوص الماء كما في البحر فينبغي لهم ان يذكروه عند قول المتون
ملبوسين على طهر تام مخرجين له بقولهم تام واما ما ذكروه
من التصوير ايضا بقولهم لبس على طهارة ثم احدث ثم
تيمم لفقد الماء ثم وجد ما يكفي الوضوء لا يجوز له المسح
فان العلة فيه عدم اللبس على طهارة اصلا لسراية الجنابة
الى القدمين فينبغي ان يذكروه ايضا عند قولهم ملبوسين
على طهر تام مخرجين له بقولهم على طهر وهذا التصوير
الثاني هو الذي ذكره الشارح عند قول المتن وناقضه
ناقض الاصل قوله ولا يبعد ان يجعل في حكمه اي لا يبعد
ان يجعل غسل الجمعة في حكم غسل الجنابة بمعنى ان كلام
المبسوط غير بعيد قوله من رؤوس اصابعه الى منتهى
الثالث بيّنت السنة والمحل المفروض من اصلي الاصابع
الى منتهى الثالث الذي هو اصل الساق حتى لو مسح
على الاصابع فقط لا يجزيه كما حققه في البحر واعترض
النهر عليه مردود كما يظهر لك بالتامل في عبارتهما مع
ملاحظة محل الزيلعي ومسكين قوله وباطن طاهر
ذكره في النهر عن البدايع والمراد بالباطن ما يلي البشرة
بدليل قوله طاهر فان ما يلي الارض هو المتوهم نجاسته
وشمل قوله طاهر ما اذا اصابته نجاسة ذات جرم
رطبة او يابسة فذلك فانه اذا اصابه ما لا يقع
نجسا على الصحيح كما سياتي وخرج بقوله طاهر النجس
فان النجاسة ان كانت مانعة من الصلاة فلا
فائدة في المسح وان كانت غير مانعة فاصابة
البلة تشيع النجاسة قوله ولما اعتبار بما في فتاوى
الشاذي اي حيث جاز المسح على الخف الذي تحته

لفافة



لفافة وقد اعتنى يعقوب باشا بتحقيق هذه المسئلة
في كراسة جيدا لما سالته السلطان سليم خان
قوله او جورب اعلم ان الجورب اما من المرعزى او الغزل
او الشعر او الجلد الرقيق او الكرباس او المكتان او البرديم
وعلى كل فاما ان يوجد فيه الشروط الاربعة التي ذكرها
الشارح بقوله بحيث يمشي الى اخره اولا وعلى كل فاما
مجلد او منعل او مبطن اولا فالثلثة الاخيرة لا يجوز
المسح عليها مطلقا والاربعة الاولى ان كانت مجلدة
او منعلة او مبطنة او وجد فيها الشروط الاربعة
جاز المسح عليها والا لا والمرعزى بكسر الميم وسكون الراء
وكسر العين المهملة وفتح الزاي مشددة بعدها
الف تانيث مقصورة الزغب الذي تحت شعر المعز
والغزل ما غزل من الصوف والكرباس ما نسج من مغزول
القطن والبابوسيج بكسر الهمزة وسكون الباء الموحدة
وفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وفتح السين
المهملة اخره جيم الحمير والجوخ من قبيل الاربعة
الاول وكذا في الحلبي مع زيادة وليتظر لما ذا لم يجز
المسح على الكرباس واخويه اذ اوجد فيه الشروط
الاربعة او كان مجلدا او مبطنا قوله والمجلدين
المجلد هو الذي جعل الجلد على اعلاه واسفله قوله
فانه اي المعذور قوله فكما لصحيح يعني يجوز له
المسح في الوقت وبعد الى تمام يوم وليلة ان كان
مقيما والى ثلثة ايام بلياليها ان كان مسافرا يجز
قوله يوما العامل فيه ضابط جايز لعوده على المصدر
قوله فلو تخفف المحدث الى اخره ومثله لو غسل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)